او اسم الاشاره اي معنى هذا لفعل انبه على فعل ولم يرد ان هناك فعلا محذوفا كما ظن واورد عليه
ان العامل ح ليس فيهما من معنى الفعل واعترض عليه صاحب الحواشي بانا لا نسلم ان معنى هذا
انبه ظاهرا لعلكن ان يقال العلاقه ان معنى هذا الفعل مستفاد انبه واشير ويكفي في العمل ذلك
وكذا في اتحاد عامل الحال وصاحبها ولا حاجه الى ان يكون هذا صريح معنى اللفظ ولم يقصد
ان معناه بعينه ذلك المعنى والا لكان هذا فعلا لا فعلا واحدا
اولويته باعتبار اشتمال هذا الوجه على الجمل المستقلة والافادة المرتبط بعضها ببعض حيث والاولى ان يقال الجمله
السعود الم جمله بان يكون خبر مبتدا او محذوف الخبر اي السوره او القرآن هو المؤلف من
هذه الحروف وهو المتحدى مؤلف من هذه الحروف او السورة المؤلفة من هذه الحروف فحصل له
استبعاد في ذلك فتوهم مجرد ما سمع ان العبارة صدرت من غير تحقيق واتقان فاكد ذلك بقوله
ذلك الكتاب اي الكتاب الكامل البالغ الدرجة القصوى من الكمال يعني تعريف الخبر باللام فكانه قيل
هو الكتاب لا غير كما قاله اهل العربيه في الخبر المحلى باللام فوزانه وزان نفسه حاتم ان ريد ثم انه
لما بولغ في كماله العلا السامع توهم ان فيه توسعا فازال ذلك التوهم بقوله لا ريب فيه لان كل ما هو
حتى يتعين لا ريب فيه فهو غاية درجات الكمال وهو كالاول ثم انه لما نفى عنه الريب مطلقا امكن ان يختلج
في وهم السامع ان فيه مبالغة فاردف بقوله هدى للمتقين لان كل ما هو كذلك فهو مما لا ريب فيه
استتباع الدليل المدلول في علم المعلوم وكون العكس لكن بعضها يعلم بطريق البرهان اللمي
فالمحكى بالمذكور فرع كونه في غاية الكمال وكونه كذلك علة لعدم الريب وكونه لا ريب فيه علة لكونه هاديا
والرمز الى المقصود وهو كون الكتاب من عند الله اذ لو لم يكن من عند الله لقدروا على معارضته
اذ هو مؤلف مما يألف منه كلامهم وهذا هو التعليل الذي ذكره المص فحاصل التعريف اي التعريف
المستفاد من التعريف المفيد لحصر الكمال فيه حدد اعن ايهام الباطل وهو حصر نفي الريب
في الكتاب المذكور فيوجب الريب في سائر الكتب بان قيل لو قدم من الكتب لان المقدم يوجب الحصر
فاذا اورد النفي عليه لزم حصر الريب بلزوم اشتراك الريب بين الكتب وهو صح قلنا قدم اهل العربيه
فان معنى لا فيها غول حصر نفي الغول فيها لا نفي حصر الغول فيها ولذا قال صاحب الكشاف ولو اولى
الظرف حرف النفي لقصد الى ما يبعد عن المراد وهو ان كتابا اخر فيه الريب لا فيه كما قصد

٥٢٨

كما قصد في قوله لا فيها غول تفضيل خمور الجنة على خمور الدنيا بانها لا تغتال العقول كما
تغتالها كانه قيل ليس فيها ما في غيرها من هذا العيب فان قيل ما المحذور في كون كتاب اخر
فيه الريب والحال انه قد وقع كثير من الكتب الريب قلنا المراد الكتب الاخر وقوع الريب في الكتاب
السماوي لان حصر نفي الريب في القرآن يكون بالنسبة الى سائر الكتب السماوية التي هي من جنسه
في كونه منزلا من عند الله وههنا بحث وهو ان النص فسر قوله لا ريب فيه انه لا يرتاب
العاقل بعد النظر الصحيح في كونه وحيا بالغا حد الاعجاز وهذا مخصوص بالقرآن
اذ غيره من الكتب ليس معجزا في البلاغة ويمكن الجواب بان يقال ان قوله في كونه وحيا متعلق
بقوله النظر الصحيح لا بقوله لا يرتاب اي لا يرتاب في كونه حقا بعد النظر الصحيح في كونه وحيا
بالغا حد الاعجاز وارادة تنكيره للتعظيم يحتمل ان يكون تنكيره للنوع فان للقرآن
نوعا من الهدايه لا يكون في غيره من الكتب وهو بسبب الاعجاز فان العطف الكتب اذا امعن
المطرفه اهتدى فيه ببلاغته واعجازه فالتنكير كما يفيد التعظيم يفيد النوع ولذا
انتصر صاحب الكشاف على حسن تنكيره ولم يقيده بكونه للتعظيم او النوع قوله
باعتبار الغاية لانه فائل الهدى انما هو حصل لهم وسمه الشارع المتوفي متقيا
مجازا او تخيل الشاعر تعين ان المفهوم من هدى للمتقين ان يكون التقوى حاصلا قبل
الهدى كما قال الشريف العلامه والحال ان الامر بالعكس لان التقوى يحصل بالاهتداء بهدى
القرآن وعلى هذا يكون من جنس تسميه الشارف للشيء باسمه فيكون تسميه المتزحزح التقوى
بالمتقي وفيه تنبيه على شرف التقوى لانه يهتم به حتى يجعل الموصوف من الاتصاف به متصفا به
قوله ثوب التحليه على التحليه المذكور اولا بالحاء المهمله والمذكور ثانيا بالجيم وهي
تصفيه الباطن عن الكدورات ورذائل الاخلاق والتوجه بالكليه الى المولى الجميع
فاذا اصقلت الباطن عن الكدورات تجلى التحليه المطابقه الفائضه من المبدا الفياض
والتحلي بالحاء المهمله هو الانتقاش بالصور العلميه المطابقه للامور النفسيه والتخلق

Copyright © King Saud University